Route Educational & Social Science Journal

Volume 5(10) August 2018

Artical History

Received/ Geliş 6 /7/2018 | Accepted/ Kabul 25/7/2018 | Available Online/yayınlanma 1/8/2018

صراع المجتمعات والتعاون الدولي

د.بوخيط سليمة د.كتفي ياسمينة

أستاذ محاضرا / قسم علم الاجتماع

جامعة محمد بوضياف – المسيلة / الجزائر

الملخص

لقد أثبت تاريخ المجتمعات المعاصرة بأن ديمومة ظاهرتي الصراع المجتمعي والتعاون على المستوى الدولي إنما هما وجهان لعملة واحدة، فحيثما وجدت علاقات إتفاق وتعاون بين الدول إلا ولازمتها مصالح معينة، قد تخدم الأطراف المتعاونة بنفس الدرجة وقد تكون بدرجات متباينة، وحيثما وجد صراع مهما كان شكله ودرجته إلا وحكمته كذلك مصالح قد تكون أيديولوجية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو جميعها، غير أن الصراع أو التعاون لا يكون بشكل عشوائي وإنما يتحكم في سيره وتوجيهه أطراف معينة تكون في الغالب تلك القوى العظمى على المستوى الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية مما جعل من عملية إدارته فنا عالميا خدمة لمصالحها المختلفة الاوجه في كل العالم ومن هذا المنطلق جاء بحثنا ليجيب عن تساؤل مفاده: ما محل العلاقات العربية الغربية من ظاهرتي الصراع أو التعاون الدولي؟ من خلال تحليل نظري ووثائقي لمختلف النقاط المشخصة للموضوع.

نتائج البحث: رغم تشكيل العالم العربي والاسلامي لوحدة لا تتجزأ نظريا إلا أنه ظل دوما منطقة توتر.

- بصمة التدخل الأجنبي في صنع كل بؤر التوتر في العالم العربي والإسلامي واضحة ومؤكدة ونتائجها دوما خدمة مصالح معينة للغرب.
- السلم العالمي يبقى مجرد خرافة في ظل بقاء الأوضاع على ما هي عليه (طرفان متباينان من حيث درجة القوة والضعف).

أهم توصية: ضرورة تفعيل دور المنظمات الإقليمية لتوطيد العلاقات البينية بين الدول العربية والإسلامية، مع إيجاد آليات لتنفيذ قراراتها على أرض الواقع بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول.

ABSTRACT

The history of contemporary societies has proved that the persistence of the phenomena of community conflict and cooperation at the international level are two sides of a single coin. Wherever relations of agreement and cooperation exist between States there are certain interests ,that may serve the cooperating parties to the same degree and may be of varying degrees, wherever there is a conflict of whatever form, there must be interests that may be ideological , social, economic , cultural or all, but the conflict and cooperation is not random, yet certain parties, are often those major powers at the international level, led by the

United States of America ,control its direction that made its managing process a global art, to serve its different interests in all aspects around the world and from this point ,our research tends to answer the question

What is the atittude of Arab-Western relations from the aspects of conflict or international cooperation? Through a theoretical and documentary analysis of the various points of the subject

المقدمة

إن الصراع والنزاع العالمي الحديث أصبح يسير وفقا لميكانزمات مخطط لها على مستويات عليا، وما دام التحكم في سيره يخدم مصالح ويناقض أخرى، فإن إدارته أصبحت فنا عالميا تجيده القوى العظمى التي تعيي وتدرك جيدا أهمية التحكم فيه، فالصراع مفهوم متعدد الاستعمالات والاستخدامات، فهو لا يقتصر على النزاعات العسكرية، بل يشمل النزاعات والتناقضات السياسية والاقتصادية والثقافية والتي تخضع بدورها لتوجيه أيديولوجي بالدرجة الأولى، هذا التوجيه يستحيل بأي حال من الاحوال إغفاله وخدمة للمصالح الأيديولوجية تستخدم كل الوسائل اقتصادية وسياسية وحتى أمنية، هذا ما يظهر بوضوح أكثر في هذا الصراع في العالم الغربي ككل والعالم العربي الإسلامي والذي يضرب بجذوره إلى أكثر من 14 قرن من الزمن، وهذا ما سنحاول ابرازه في مداخلتنا

I –مقاربة مفاهيمية:

إن موضوع صراع المجتمعات والتعاون الدولي تضمن في نظرنا ثلاث مفاهيم أساسية هي: الصراع، التعاون الدولي ومفهوم العولمة والتي يجدر بنا تحديدها للوقوف على شكل استخدامها في موضوعها هذا وذلك باختصار.

1–مفهوم الصراع: الصراع مفهوم متعدد الاستعمالات والاستخدامات وهو يطبع جانبا هاما من علاقات بني البشر بعضهم البعض وذلك منذ وجد الإنسان على سطح المعمورة، وأول حالة صراع عرفها تاريخ البشرية كانت بين النبي آدم عليه السلام لتستمر إلى يومنا هذا، لكنها تأخذ أشكالا وطرقا مختلفة من مرحلة زمنية لأخرى حسب الأطراف المشاركة فيها من ناحية وحسب ظروف حدوثها من ناحية أخرى وعموما فالصراع ظاهرة اجتماعية تعكس حالة من عدم الارتياح والناتج من عدم التوافق بين رغبتين أو أكثر أو تعارض إرادتين أو أكثر بمعنى أن الصراع، هو حالة فيها تعارض حقيقي للاحتياجات والقيم والمصالح، ويمكن أن يكون داخليا (في الشخص نفسه) أو خارجيا (بين اثنين أو أكثر من الأفراد)، حيث يساعد مفهوم الصراع على تفسير الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية مثل: الاختلاف الاجتماعي وتعارض المصالح والحروب والتوترات.[1]

أما مفهوم الصراع على المستوى الدولي فيعكس حالة من تعارض المصالح أو اختلاف القيم بين مجموعة بشرية وأخرى، ويعبر عن الأحوال التي بمقتضاها توجد مجموعة بشرية ما تتسم بتمايز عرقي أو ثقافي أو ديني أو اقتصادي أو اجتماعي تتعارض مصالحها أو قيمها مع مجموعة أخرى أو أكثر بسبب تعارض السلوكات المتبعة أو الأهداف.

1 (https//ar.wikipedia.org الصراع)

كما يمكن أن يكون الصراع ظاهرة إيجابية في حال وجه الصراع الأفراد إلى العمل على إيجاد الحلول للمشكلات، ويكون ظاهرة سلبية في حال تحويل الحوار بين الأهداف المتصارعة إلى محاولة تدميرها لبعضها البعض أو فرض للرأي من كل طرف على الأطراف الأخرى.[1]

وللصراع مستويات فقد يتوقف عند حد الاختلافات وقد يتعداها إلى النزاعات أو الوصول إلى حد الأزمات المسببة للحروب الدولية.

كما للصراع أشكال بحسب مسببات حدوثه وظروفه مثل: الصراع السياسي، الصراع الاقتصادي، الصراع الاجتماعي والصراع الديني والقيمي والثقافي.

2-مفهوم التعاون الدولي:

التعاون الدولي مفهوم يطلق على الجهود المبذولة بين دول العالم من أجل تحقيق مصلحة الدول المتعاونة وفي سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين ومواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، كما يمكن أن يتم التعاون الدولي على مستوى الأفراد بين الدول والمجتمعات والأعراق المختلفة إضافة إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية، كما يتم هذا التعاون بصفة رسمية عبر الاتفاقيات والمعاهدات البينية أو الدولية، كما يمكن أن يتجسد في المساعدات الإنسانية والتحركات المشتركة.[2]

كما يمكن تعريفه بأنه التحرك الجماعي للأطراف الدولية المعنية به، فهذا الشعور الجماعي يفترض ضمنيا وجود استعداد وإرادة بشكل جدي ومنسجم يسهل التدخل في الحياة الاقتصادية للدول المرتبطة بهذا التعاون، ولعل هذه المبادرات المتعددة الأطراف أو الثنائية يضمن تطور الأطراف جميعا.

وللتعاون الدولي مستويات، كالتعاون العلمي، التعاون السياسي، التعاون القضائي، التعاون الاقتصادي والتعاون العسكري.

3-مفهوم العولمة: لا يوجد تعريف واحد متفق حوله للعولمة، بل أعطيت لها عدة تعريفات، حيث يتطلب تحديد مفهوم العولمة، تعريفها وتحديد جذورها وأسسها.

أولا: مفهوم العولمة:

أ-المفهوم اللغوي: يرى "صابر حارص" أن العولمة مشتقة من الفعل (عَوْلَمَ) على صيغة فوعل واستخدام هذا الاشتقاق يفيد أن الفعل يحتاج لوجود فاعل يفعل، أي تقيد فعل قصدي وراء ظاهرة العولمة يستهدف تحقيق غايات وأهداف محددة من هذا الفعل، التي تعني العالمية اي أن العولمة تحتاج لمن يُعممها على العالم في إشارة إلى أن التحول إلى العالمية لم يتم نتيجة ارتقاء وإثراء ولكنه سيتم نتيجة قمع وقهر وفرض وإملاء وضغوط وتزييف وخداع وتضليل وغيره ما يقوم به الفاعل في المفعول به.[3]

1 (مفهوم الصراع وصيغته 2016، ص Prawdoo3.com/21)

2 http:/ar.wikipedia.org/io/index.php?/title (التعاون الدولي).

3صابر حارص، الاعلام العربي والعولمة الإعلامية والثقافية والسياسية، ط1، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 20.

يشار إلى أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قرر إجازة استعمال العولمة بمعنى جعل الشيء عالميا والعولمة ترجمة لكلمة MONDIALISATION بالفرنسية بمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي، والكلمة الفرنسية المذكورة إنما هي ترجمة لـ: GLOBALISATION بالإنجليزية التي ظهرت أولا في الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل فهي إذا مصطلح يعني جعل العالم عالم واحد، موجها توجيها واحدا في إطار حضارة واحدة ولذلك قد تسمى الكونية أو الكوكبي.[1]

ويذكر سهيل حسين الفتلاوي: أن العولمة بالإنجليزية GLOBALISATION بالفرنسية MONDIALISATION أما بالعربية فسميت "العولمة" أو "الكوننة".[2]

ويرى المفكر العربي "محمد علي الجبري" أن العولمة التي سادت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تختلف عن العالمية.

فالعالمية: تعني تفتح العالم على الثقافات الأخرى والاحتفاظ بالخلاف الإيديولوجي.

العولمة" هي نفي للأخر وإحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الإيديولوجي إذا كان الصراع الإيديولوجي صراعا حول تأويل الحاضر وتفسير الماضي والتشريع للمستقبل.[3]

ب–المفهوم الاصطلاحي: نظرا لاختلاف وجهات النظر حول إيجاد تعريف شامل وكامل للعولمة، ارتأينا رصد مجموعة من التعاريف كلها تقريبا تصب في قالب واحد، وهذا من أجل توضيح الصورة الواقعية لهذه الظاهرة في الوقت الراهن، ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

يعرفها "رونالد روبرسون": العولمة هي اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش، ولهذا التعريف شقان مهمان: أولهما تركيزه الشديد على فكرة انكماش العالم بما يعني ذلك تقارب المسافات والثقافات وترابط الدولة والمجتمعات، وثانيهما الوعي بهذا الانكماش.[4]

ويعرفها نورمان جيفان: على أنها تشير إلى مجموعة شاملة من العمليات الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية، ويوجد عند أساسها الاقتصادي تدويل التمويل والإنتاج والتجارة والاتصالات الذي تقوده أنشطة الشركات العابرة للأوطان، واندماج أسواق رأس المال والنقود وتظافر تقنيات الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية.[5]

هانس بيتر مارتن وهار الدشومان: صاحبا كتاب فخ العولمة: إن العولمة لا تخرج عن فعل التنميط الشامل فهي: "عملية الوصول بالبشرية إلى نمط واحد في التعبير والأكل والملبس والعادات والتقاليد".[1]

1مصطفى محمد رجب، الاعلام والمعلومات في الوطن العربي فيعها ظل إرهاب العولمة، ط1، مؤسسة الورق، الأردن، 2007، ص 15.

2سهيل حسين الفتلاوي، العولمة وآثارها في الوطن العربي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص 41.

3مصطفى محمد رجب، مرجع سابق، ص ص 11–12.

4عبد العزيز المنصوري، العولمة والخيارات العربية المستقبلية، مجلة دمشق، العدد2، المجلد 25، الأردن، 2009، ص 562.

5غالب أحمد عطايا، العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، الملتقى التربوي الأول لمواد الجغرافيا والاقتصاد والدراسات الاجتماعية وعلم النفس، الفجيرة، 2002، ص2.

ويعرفها صندوق النقد الدولي بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية، كذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا.[2]

قال محمد الجابري: "هي العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه، وهو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، على بلدان العالم أجمع، فهي بهذا التعريف تكون العولمة دعوة إلى تبني إيديولوجية معينة تعبر عن إرادة الهيمنة الأمريكية على العالم.[3]

العولمة من المنظور الثقافي تحول العالم إلى قرية كونية بفعل تيار المعلوماتية informative أي يصبح كل سكانه في حالة معرفة وإحاطة فورية بما يحدث لديهم وبما يحدث للآخرين وبحكم ثورة الاتصالات والتقدم التقني الفائق، يمكن لكل منهم التأثير والتأثر،[4] فإن الحياة الثقافية عموما تظهر ميلا واستعدادا واضحا للعولمة والتَعَوْلُم فلو تركت الثقافة طبيعتها وأعطيت حرية الاقتصاد نفسها لأصبحت أسرع وأكثر عولمة من الاقتصاد والجوانب الحياتية الأخرى.

كمال عبد الغني المرسي بقوله: "هي اتجاه متنام يصبح معه العالم دائرة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية واحدة تتلاشى في داخلها الحدود بين الدول.[5]

إسماعيل صبري: هي التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن ما محدد أو دولة معينة.[6]

فتح الله ولعلو: ترسيخا لظاهرة التدويل ومن خلال تغيير نوعي لهذه الأخيرة وارتفاع في وتيرة الحركة الدولية ضمن تصاعد وتكثيف للمنافسة.

جلال أمين: تعاظم شيوع نمط الاستهلاك العزيزي وتعاظم آليات فرضه سياسيا واقتصاديا وإعلاميا وعسكريا بعد التداعيات التي نجمت عن انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط المعسكر الشرقي، وهي عولمة نمط معين للحياة شاع الاعتقاد بضرورة تبنيه وإتباعه.

محمد رجب مصطفى: هي امتداد طبيعي لانسياب المعارف ويسر تداولها بسهولة بين أرجاء المعمورة، مما يجعل الصمود أمام تضاعفها المتنامي وتدفقها المريع أمرا صعبا لأن حجم الطاقة الكامنة في هذه المعرفة وتفعيلها في حياة البشر أصبح ضروريا.

وعلى العموم لا يمكننا وضع تعريف موحد ومتفق عليه للعولمة، فكل التعاريف تعتبر مكملة لبعضها البعض، إذا اعتبرنا العولمة ظاهرة إنسانية تمس مختلف الجوانب الحياتية للبشر، إلا أن اعتمادها على منبع واحد والمتمثل في المفكر الغربي الرأسمالي المسيحي، يقلل من أهميتها لدى الشعوب الأخرى ويجعلنا محل شك وريبة، ذلك لأنها تمس المكونات الروحية الخاصة للأمم

1هانس بيتر مارتن وهارالد شومار، فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص ص 55-58.
2عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، 2003، ص5.
3فاضل الشيخي، مفهوم العولمة ونشأتها ص 5، الرابط: www.libyanwritersite.com (6-9-2017)
4محمد أمين الخضيري، العولمة الاجتماعية، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر، 2011، ص 32.
5عمر صقر، مرجع سابق، ص 10.
6مصطفى محمد رجب، مرجع سابق، ص 14.

والشعوب وتصدر الثقافات لا ضوابط لها، وليس لها قيم تركز عليها وبالتالي تجعل من مؤكد زوالها أمام رغبة الشعوب في المحافظة على أصالتها وثقافتها ودينها.

ثانيا: الجذور التاريخية للعولمة:[1]

إن فهم العولمة ليس بالأمر السهل، إذ أن الفهم الصحيح لمفهوم العولمة يتطلب منا فهم العمق التاريخي لها، وما حدث من أحداث أدت إلى تغيير العالم، وكذلك فإنه من الواجب النظر والتطلع الذي حدث في العالم، لذا اختلف الباحثون في تاريخ نشأة العولمة مثلما هو الحال في اختلافهم من ناحية تعريفها.

يمكن التطرق لتقسيم رولاند روبرسون لتاريخ نشأة العولمة مراحل تطورها وفق نموذج.

حسب نموذج رونالد روبر سون: صاغ نموذجه التاريخي لمراحل تطور العولمة فقسمه إلى خمسة مراحل:

أ–المرحلة الجنينية: يطلق عليها البعض الجنينية باعتبار أن العولمة مثلها مثل الكائن الحي لابد أن يمر بمرحلة التكوين الجنينية، مرحلة يكون فيها المصطلح محل مراجعة ومحل تفاوض ونقاش.

وقد بدأت هذه المرحلة في أوروبا مع بداية القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر وتعتبر هذه الفترة مرحلة نمو المجتمعات القومية، وإضافة للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية، حيث بدأت فيها الجغرافيا الحديثة وشاع التقويم الغريغوري.

ب–مرحلة النشوء: استمرت في أوروبا من منتصف القرن الثامن عشر حتى 1870، وهنا أخذت المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية في التبلور، ونشأ مفهومها أكثر تحديدا للإنسانية، وزادت إلى حد كبير الاتفاقيات الدولية وبدأ الاهتمام بمفهوم القومية والعالمية والمجتمع الدولي، والذي كان في هذه المرحلة يعني الدول الأوروبية، وأصبح التفاعل في هذه المرحلة أكثر تقدما بدليل ظهور مصطلح العلاقات الدولية، وهنا كان التفاعل بين الدول وبين الأفراد.

أخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية حيث شهدت هذه المرحلة منافسات كونية مثل الألعاب الأولمبية وجوائز نوبل، وتم تطبيق فكرة الزمن العالمي.

جـ–مرحلة الانطلاق: وتعتبر نهاية المرحلة الثانية وبداية المرحلة الثالثة حيث بدأت عام 1870، واستمرت إلى غاية العشرينات من القرن العشرين، وفيها ظهرت مفاهيم كونية، "مثل خط التطور الصحيح"، و"المجتمع القومي المقبول"، كما نشأت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية، وتم في هذه المرحلة إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأت عملية صياغة أفكار خاصة بالإنسانية "حقوق الإنسان" ومحاولة تطبيقها، كما حدث تطور كبير في عدد وسرعة الأشكال الكونية بالاتصال ونشأت في هذه المرحلة الحرب العالمية الثانية.

د–مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: واستمرت من العشرينيات حتى منتصف الستينيات، وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة والتي بدأت مرحلة الانطلاق، ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة، وتم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم حوادث إلقاء القنبلة الذرية وبروز دور الأمم المتحدة واستقلال دول العالم

1 سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص ص 65-70.

الثالث ودخولها في المنظومة الدولية، وبداية الاعتراف بها كدولة مستقلة وبداية التفاعل بينها وبين الدول الغربية، وفي هذه المرحلة تطور شكل التفاعل، بحيث أصبح بين دول مستقلة وليس دول مستعمرة وأخرى خاضعة.

هـ–مرحلة عدم اليقين: بدأت منذ الستينيات وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينيات وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة، وشيوع الأسلحة الذرية وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية وتواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد السلالات داخل المجتمع نفسه، وظهرت حركة حقوق المدنية، وأصبح النظام المدني أكثر تعقيدا، وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي، والمواطنة العالمية ثم تدعيم الإعلام الكوني.

لا شك في أن العولمة كظاهرة تاريخية لم تبرز فجأة دون مقدمات بل سبقها كل تأكيد إرهاقات عديدة أفضت إليها، وتقف من وراء بروزها عوامل وأسباب كثيرة فمثل هذه الظواهر الكبيرة والعميقة لا تأتي فجأة وطفرة واحدة، بل لابد لها من أسباب ومقدمات مناسبة.

ومع ذلك فإن ظاهرة العولمة تجسد مفهوم برز خلال العقد الأخير من القرن العشرين يمكن فهمها من خلال الربط بينها وبين وقائع وأحداث تاريخية سابقة، شهدت معالجة فيها بعض أجزاء من العالم مرحلة من الاندماج أو التقارب أو الانفتاح أو التداخل وتخطي الحدود الوطنية والقومية بل النظر في طبيعة ومضمون هذه الظاهرة الحديثة كما هي عليها الآن بأبعادها وتجلياتها الحالية.

ثالثا: أسس العولمة: إن العولمة مرتبطة بمجموعة من الأسس الهامة التي تشكل قواعد ضرورية التي بنيت عليها هذه الظاهرة عبر تطورها. تطبق العولمة أهدافها عبر أسس عديدة، لذا سوف نتطرق إلى أسس العولمة والمتمثل فيما يأتي:[1]

1–الأسس الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

1–1–الأساس المالي: ويتمثل في حرية الاستثمارات وحرية أسعار المواد والعملات والفوائد النقدية ثم توجيه الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية من طرف الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

1–2–الأساس الإنتاجي: يتجلى في نهج سياسة الخوصصة واعتماد أساليب السوق الحرة مثل المنافسة وحرية الأفراد والشركات في المبادرة والاستثمار دون قيود من طرف الدول.

1–3–الأساس التجاري: حرص منظمة التجارة العالمية على رفع الحواجز الجمركية وذلك قصد تدفق السلع والخدمات عبر العالم بدون قيود، والتحكم في حصص الصادرات والواردات.

2–الأسس التقنية للعولمة: وتتجلى فيما يلي:

2–1–ثورة في وسائل المواصلات: تشهد وسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية تطورا هائلا بسبب الثورة التقنية المتواصلة، مما جعلها تسهل التنقل والتواصل وتقصر المسافات الجغرافية للسلع والأشخاص عبر العالم.

1عبد العزيز المنصوري، مرجع سابق، ص ص 565-569.

2-2-ثورة في وسائل الاتصال: يعرف العالم تقدم غير مسبوق في قطاع وسائل الاتصالات كالبريد، الأقمار الصناعية، الانترنت، مما جعل سكان العالم يتعايشون وكأنهم في قرية صغيرة.

2-3-ثورة في وسائل التواصل: تشهد وسائل الإعلام تطورا كبيرا وتنوعا هائلا، سواء الصحافة المكتوبة أو الصحافة المرئية أو المسموعة، مما جعل سكان العالم يعيشون زمنية الوقائع ويطلعون على ثقافات وحضارات الشعوب والأمم.

II-الصراع وآلياته:

1-دور الغرب في إدارة وتوجيه الصراع الدولي خدمة لمصالحه في العالم المتخلف:

أولا: تحليل سوسيولوجي لدور الغرب في إدارة وتوجيه الصراع:[1]

حتى وإن أراد بعض المنظرين إغفال العلاقة الوطيدة الموجودة بين درجة الاستقرار الأمني والمستوى التنموي لأي بلد، إلا أن الواقع يؤكد هذه الحقيقة.

فحتى وإن كان بعض السوسيواقتصاديين يفسرون تخلف دول الجنوب أو العالم المتخلف (الجدل كبير حول التسميات) على أنه تخلف ثقافي أو فكري أو قيمي مع ما يحمله هذا التفسير من صدق إمبريقي نسبي، يبقى لعامل الهيمنة والتبعية التي خضع لها العالم المتخلف لذلك المتقدم الرأسمالي دور كبير في بقاء الأول يعيش في دائرة التخلف وبدل تقدمه نمى تخلفه أكثر فأكثر، إلى أن أصبح يشكل محيطا وهامشيا دائريا يلتف حول مركز يحركه كما يشاء ووفقا لإرادته ومصلحته الخاصة، الأيديولوجية أولا والاقتصادية ثانيا.

هذه التبعية والهيمنة مضمونة بوسائل عديدة وتتبع القوة المركزية عدة طرق لضمانها، من أهم هذه الطرق التحكم في الأوضاع الأمنية في الهوامش، فكلما أثبت قطب معين قدرته على النمو والتحرك إلى الأمام ضرب في استقراره لتصبح عملية استعادته الأمن هي الشغل الشاغل بدل الالتفاف للجوانب التنموية المختلفة والتاريخ يؤكد أن كل أقطاب التوتر في العصر الحديث كانت مفتعلة وموجهة بإحكام نذكر على سبيل المثال (القوة الشيوعية مثل: الصين وتايوان، الكوريتان: كأقطاب للتوتر الرأسمالي الاشتراكي سابقا، تقريبا كل دول إفريقيا: وخاصة الغنية منها بموادها كانت ولا تزال تحت وطأة الحروب الأهلية الدامية.

العالم العربي: بحرب إيران والعراق سابقا، ديمومة التوتر بين السودان ومصر. العراق والكويت وحرب الخليج.

المغرب العربي: قضية الصحراء الغربية،

أمريكا اللاتينية: لا تخلو منطقة منها من التوتر....إلخ)

فالمتمعن في حالات الصراع سوف يصل لنتيجة مفادها أنه لا يوجد توتر من أجل التوتر، ولم تخلق أية حالة توتر دون هدف أو مصلحة ودون مدبر وموجه ودون أن تكون النتيجة نمو تخلف وفقر الجنوب ككل وخاصة الأجزاء الحساسة منه، والأكثر من هذا في السنوات الأخيرة، ومع زيادة التطور التكنولوجي والتقني ولما فرضته العولمة اقتصاديا أصبح الصراع ضرورة لفرض قوة المهيمنين ومحاولة فك الهيمنة من طرف الضعيف بين عالم قوي تتزعمه الولايات المتحدة وعالم ليس بالضعيف بل نفضل تسميته

1إسماعيل قيرة، علي غربي، في سوسيولوجيا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص ص 45-52.

بالمتخاذل ويصح اسقاط إحدى النظريات التنموية عليه والتي تعتبر التبعية سلسلة مترابطة الحلقات تبدأ من مركز الدولة التابعة لتصل إلى القطب المتبوع وأن أضعف حلقات السلسلة هي داخلية ولذلك فكسرها وحده كفيل بكسر السلسلة.

وبعيدا عن التفسير الراديكالي لهذه النظرية نجدها صادقة ويزداد صدقها في ظل العولمة، هذا النظام الذي اعتبر اقتصاديا ليس مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل أيديولوجية تعكس إرادة الهيمنة على العالم، فهي نفي للآخر وإحلال للاختراق الثقافي على الصراع الأيديولوجي، حيث كانت الأيديولوجية هي التي تطبع الحرب الباردة أما الآن في عصر العولمة فقد سادت بدائل أخرى تأخذ تارة نكهة اقتصادية وتارة أخرى ثقافية أو كليهما معا، كما أنها نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، فالعولمة الآن نظام يراد لها أن تكون كذلك نظام يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال....إلخ، كما يشمل أيضا مجال السياسة والفكر والأيديولوجية.... وهي تعني الآن في المجال السياسي منظورا إليه من زاوية الجغرافيا –الجيوبوليتيك–، العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه وهي الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، وعلى بلدان العالم أجمع، ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور التلقائي للنظام الرأسمالي، بل إنها أيضا وبالدرجة الأولى دعوة إلى تبني نموذج معين، وبعبارة أخرى العولمة أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة الأمريكية على العالم وأمركته وقد حددت وسائلها لتحقيق ذلك".

وعليه فالعولمة لا ترتقي بالخصوصية للمستوى العالمي، بل تقصي كل ما هو خصوصي، لتصبح الهيمنة مفروضة وبكل الوسائل والطرق وما مسألة حفظ السلم العالمي ومكافحة الإرهاب الدولي باطنيا في اللغة الأمريكية إلا وسيلة معاصرة من وسائل فرض الهيمنة وتحقيق لنظام العولمة، وهذا ما سنبينه في النقطة الموالية.

ثانيا: مكافحة الإرهاب الدولي شكل معاصر من أشكال ضمان هيمنة الغرب.[1]

من المفاهيم الحديثة الظهور والشائعة الاستخدام في لغة السياسيين مؤخرا، حقوق الإنسان، السلم العالمي، ثقافة السلم، الإرهاب ومكافحته، وغيرها، وسوف لن نغوص في تعاريفها اللغوية أو الاصطلاحية لأنها لم تعرف كثيرا من الاختلاف والتباين، لكن ما يثير الجدل هو الاستخدامات الإمبريقية لها.

إذ أن السلم والسلام في القانون الدولي هو حالة اللاحرب والامتناع عن استعمال القوة فيما بين الأمم لبلوغ حالة دائمة ومستمرة من السلم، بالإضافة إلى محاولة القضاء على دواعي الحرب، ويعتبر نظام عصبة الأمم كنقطة تحول في مجال حفظ الأمن وحماية السلم في العالم، رغم فشله الذريع في تحقيق ذلك.

حيث يعتبر الهدف والمقصد الرئيسي لميثاق الأمم المتحدة هو حفظ السلم والأمن الدولي، وقد نص هذا القانون على ضرورة امتناع أعضاء الهيئة على استخدام "القوة" في علاقاتهم ببعضهم، دون الإشارة إلى القوة العسكرية، بل جعل مفهوم القوة مطلقا يشمل كل ما من شأنه أن يكون وسيلة فقط قوية، إلى جانب ذلك تم إنشاء نظام للأمن الدولي عن طريق مؤسسات منظمة الأمم المتحدة وفروعها، قد يصل إلى استعمال القوة من طرف مجلس الأمن بشكل قمعي ضد أي دولة، إلا أن ما عرفه هذا النظام واقعيا هو الاختلاف في تفسير نصوصه، حيث عجز هذا المجلس بسبب حق الاعتراض في فترة الصراع شرق–غرب، بينما أصبح كثير النشاط مؤخرا في عهد الأحادية القطبية وهيمنة الولايات المتحدة ليأخذ مفهوم السلم العالمي اتجاهات جديدة وفق مصالح القطب المهيمن عالميا.

1 B. bousoltane: culture de la poux, revue – insaniyat- ceasc, N°: 10 avril 2000, pp110-118.

إن ما يفتقر له العالم وخاصة المهيمنون عليه ليس قوانين حفظ السلم بل ثقافة السلم التي تضم مجموع المعارف التي يؤسس عليها الفكر الجماعي والمبادئ التي تطبعه بشكل سوي، ومنه ينبع منهج الحياة والعمل معا، ولهذه الثقافة عدة أبعاد، دينية انطلاقا من كون كل الديانات السماوية حثت على السلوك المسالم وخاصة الإسلام منها، واجتماعية، كون السلم حاجة كغيره من الحاجات بل أهم منها جميعا لضمان استمرارية الكائن البشري.

فالسلم سواء محليا أو عالميا لا تبنيه نصوص قانونية ظلت عقيمة حيث كثيرا ما نجحت المصالح السياسية للدول العظمى في إيقاف نفاذها، بل تبنيه فعالية واقعية ولا شيء غيرها.

وعند محاولة تشخيص العلاقة القائمة بين الشمال والجنوب وبشكل أخص بين الولايات المتحدة والجنوب باعتباره العالم المتخلف، نجدها لا سلمية من الشمال اتجاه الجنوب خاصة وأن كل أنواع القوة تمارس لضمان الهيمنة المطلقة، فأصبح الغذاء قوة، بل أخطرها جميعا، وأين تفقد الولايات م.أ مقاليد هذه القوة تلجأ لخلق الاضطرابات والتوترات المحلية والإقليمية لتلعب فيما بعد دور الحامي والراعي للسلام تحت غطاء المنظمات الدولية في مقدمتها مجلس الأمن.

فهل يتعارض اثنان على أن أهم نتائج حرب الخليج على الإطلاق هي كسر شوكة العراق من ناحية وضمان الهيمنة المفقودة فيما سبق على المنطقة اقتصاديا وكذا عسكريا بإقامة قاعدة لها هناك.

كما أن أهم النتائج المتوصل إليها منذ بدء حملة مكافحة الإرهاب الدولي كانت تغيير النظام الداخلي الأفغاني المعارض دوما للإدارة الأمريكية، زيادة على ضمان الهيمنة العسكرية الأمريكية على المنطقة بإقامة قاعدة عسكرية في قلب المنطقة التي كانت دوما محظورة عليها.

إن ما يعرف حاليا بمكافحة الإرهاب الدولي إمبريقيا، ما هو إلا وسيلة جديدة يتطلبها نظام العولمة لضمان الهيمنة المطلقة من القطب المركزي على كل العالم وأين تختل علاقة الانصياع طواعية تستعمل طرق شتى بدايتها السيطرة على الاقتصاد العالمي وآخرها يكون القوة العسكرية تحت أي غطاء من الأغطية العديدة المتوفرة.

فالنظام العالمي الجديد يستدعي وجود ما يعرف بالنظام الاستعماري الجديد أيضا، والمتمثل في استمرار بقاء شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بأنظمتها السياسية المستقلة ظاهريا، قلنا بقائها واقعيا خاضعة للتدخل الأجنبي الدائم في شؤونها الداخلية، وهذا بطرق مختلفة تكيفا مع الظروف الدولية الراهنة سياسيا واقتصاديا، فالاستعمار الجديد مضطر إلى الاكتفاء بفرض رقابة غير مباشرة على الحياة السياسية والاقتصادية والروحية في البلدان المتخلفة، وهو يحاول أن يوجه في صالحه مجرى التطورات الاجتماعية العميقة في بلدان الجنوب، ولذا يتميز الاستعمار الجديد عن الاستعمار التقليدي أو الكلاسيكي من حيث كون مضمونه أكثر تعقيدا ووسائله وطرقه أكثر تنوعا.

2-صور الصراع:[1] هناك العديد من الصور والنماذج العالمية لتجسيد الصراع وتحديد الأطراف المديرة له، وأبرزها ما يصطلح عليه، بمشروع الأمركة ومشروع الأوربة ومشروع اليابان.

1عبد العزيز المنصوري، مرجع سابق، ص ص 573- 578.

أولا: الهيمنة الأمريكية ومشروع الأمركة: تركز الولايات المتحدة الأمريكية في إستراتيجيتها لفرض نمط العولمة الأمريكية على ثلاث أوليات تكمل بعضها البعض.

–الأمركة السياسية: تسعى في إطارها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة هيكلة العلاقات السياسية الدولية والجهوية بقواها وتفاعلاتها، بشكل يجعلها في خدمة الاقتصاد الأمريكي.

–الأمركة الاقتصادية: تظهر في استعمال مؤسسات بروتن وودز لتوسيع ظاهرة الدولة وفرض الأيديولوجية الليبرالية والترويج للعولمة الاقتصادية وكذلك السيطرة على المصادر الرئيسية للطاقة لمنافسة أوربا واليابان وفي هذا الصدد طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع إقامة التعاون الاقتصادي المشترك بين إسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث تحتل منطقة إفريقيا والشرق الأوسط ولاسيما منطقة الخليج موقعا متقدما في مخططات العولمة الاقتصادية.

ثانيا: الهيمنة الأوروبية ومشروع الأوربة: لقد تنبأ الباحث لستر ثارو في كتابه الصراع على القمة أن للاتحاد الأوروبي دور إستراتيجي في القرن 21، وأن الموقع الاقتصادي هو إلى جانب الأوروبيين والأرجح أن يحمل القرن المقبل أسهم. ترتكز أوروبا الغربية في إستراتيجيتها لفرض نمط العولمة على ثلاث عناصر.

–الوحدة النقدية: حددت معاهدة ملستريخت بتاريخ: 1999/01/01 موعد صدور العملة الموحدة، ويمثل هذا القرار نقطة متقدمة بلغها الاندماج الاقتصادي الأوروبي وحافزا الاندماج الاقتصادي الأوروبي وحافزا للاندماج السياسي مستقبلا يمثل الاتفاق تتويجا لسنوات عديدة.

من المفاوضات والجهود الأوروبية للاندماج النقدي الذي بدأ عام 1979 بإنشاء النظام النقدي الأوروبي، حيث وضعت هذه المعاهدة شروط للعضوية في الإتحاد النقدي الأوروبي من بينها:

تخفيض العجز في الميزانية إلى ما يعادل 3% من P/B.

تخفيض معدلات التضخم إلى ما يعادل 2% أو أقل.

أن لا تزيد مديونية الدولة عن 60%.

–توسيع الإتحاد الأوروبي: شهدت المجموعة الأوروبية منذ قيام السوق المشتركة في: 28 مارس 1957 معاهدة روماتوستي مستمرا حث ارتفع عدد أعضاء المجموعة من 6 دول مؤسسة إلى 15 دولة الآن تكون الإتحاد الأوروبي ويستشهد المزيد من التوسع إلى نحو 25–30 دولة فقد شهدت العلاقات بين الإتحاد الأوروبي ودول شرق آسيا ووسط أوروبا تقدما كبيرا منذ تحول سياسات هذه الدول من الاقتصاد السوق وقيامها بإعادة تنظيم هياكلها السياسية.

–الشركة الأوروبية–المتوسطية: إن أوروبا لا تنظر إلى البلدان المتوسطية كشركاء بل كمنافذ لخيراتها ومصالحها بهدف تقوية هيمنتها الاقتصادية، في ظل العولمة من خلال إيجاد مجالات أوسع لصادرات الإتحاد الأوروبي من سلع وخدمات، ورؤوس الأموال وتتضمن الشراكة ثلاثة مجالات أساسية:

الشراكة السياسية والأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية، الشراكة الاجتماعية والثقافية.

ثالثا: مشروع اليابان: أصبحت اليابان من الدول الصناعية الكبرى في العالم، حيث أبرز "بول كيندي" في كتابه الاستعداد القرن 21 فصلا بعنوان الخطة اليابانية لعالم ما بعد 2000 تجعل اليابان أفضل استعدادا للقرن من أي مجتمع صناعي متطور آخر، وأن الانعزال الكامل عن الاتجاهات العالمية أصبح أمرا مستحيلا حتى ولو كان اهتمامهم بالحفاظ على يابانية اليابان، وتركز اليابان في مشروعها على الإستراتيجيات التالية:

-الإستراتيجية الاقتصادية: إن النظام الإنتاجي في اليابان يعود إلى المنافسة القومية بين الشركات اليابانية؛ حتى يكرس اليابانيون جهود كبيرة لضمان أفضلية منتجاتهم وعندما يصرح الخبراء أن اليابان عاجز في حقل معين (إنتاج السيارات، برامج الكمبيوتر).

يقدم اليابانيون جهود مكثفة للتغلب على ذلك العجز ونتيجة لذلك فإن توسعها الاقتصادي أدى إلى زيادة الشركات اليابانية العملاقة حيث بلغت 15000 شركة في الخارج فقط.

-الإستراتيجية السياسية: هناك من يعتبر أن الجانب السياسي لليابان هو نقطة ضعف وهناك من يعتبره عامل قوتها، حيث أن "بول كيندي" قدم دعوة اليابان بغرض إدراج القيادة السياسية القومية ضمن خانة إستراتيجيتها استعدادا للتعامل مع قوى التغيير العالمية.

كما أن اليابان تسعى إلى إقامة تكتل اقتصادي في أسس لتعظيم الدور السياسي وهذا من خلال مجال الرقابة المشترك والشرق الأسيوي الكبير.

3-آليات الصراع:[1] إن ظاهرة الهيمنة ليست بحدث مستقل بذاته وإنما تفاعل مجموعة كبيرة من العوامل، وتقاطع عمليات مختلفة ومتعددة، تعمل عبر وسائل وآليات مختلفة تصب كلها في مجرى واحد، وهو الوصول إلى تكريس هذه الظاهرة وفرضها أحيانا بالقوة، وتتمثل آليات الصراع أساسا في آليات اقتصادية وسياسية وآليات ثقافية واجتماعية.

يستخدم الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية عدة آليات اقتصادية وسياسية لفرض الهيمنة والسيطرة على العالم، فنعرض في النقطة الأولى الآليات الاقتصادية ثم نعرض في النقطة الثانية الآليات السياسية.

أولا: الآليات الاقتصادية: يستند النظام الاقتصادي العالمي الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على ثلاث مؤسسات كبرى دولية تقوم بإرساء قواعد وبنيان هيكل للعولمة ودعم مجالاتها الرئيسية الثلاثة وهي: عولمة التمويل، عولمة الاستثمار، عولمة التجارة، ليصبح كل شيء معولم، من أجل عولمة فعالة، ومنه فإن هذه المنظمات الثلاث تبنى وتؤسس للعولمة، وتشرف على تكوين البنية التحتية لها هي:

أ-صندوق النقد الدولي: مؤسسة مالية دولية أحدث خلال مؤتمر "بروتن وودز" سنة 1944 للسهر على تنظيم المعاملات المالية والقيام بتقديم الاستشارة والدعم للدول التي تواجه مشاكل مالية واقتصادية.

قام هذا الأخير طبقا لنصوص الاتفاقية الخاصة بإنشائه وتأسيسه لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

-تعزيز التعاون النقد الدولي لما يكفل تحقيق الاستقرار النقدي وسعر الصندوق.

1غالب أحمد عطايا، مرجع سابق، ص ص 09- 11.

-توسيع نطاق التجارة الدولية والعمل على زيادتها وتنشيطها وتسهيل مجرى التجارة العالمية.

-تعليل درجة الاختلال في ميزان المدفوعات وتقصير مدى هذا الاختلال.

ولكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه، فإنه يقوم بالوظائف والمهام التالية:

-تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع اللجوء الدولي إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها.

-إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية.

-اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.

-التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية حيث أدخل صندوق النقد الدولي على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية عمليات التكييف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة.

وقد دعم الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي خططا لإحداث تغيير شامل في طريقة إدارته، ووافق وزراء مالية أعضاء الصندوق (184) دولة على اقتراحات تقضي بإعطاء الصندوق دورا أكبر من مراقبة سياسات الدول المتعلقة بمعدل الصرافة، وقد اعترف وزراء مالية الدول الأعضاء في صندوق النقد بقصور أداء الصندوق لواجباته فيما يتعلق بحقوق الدول الفقيرة في محاولة لامتصاص الغضب الشعبي العالمي ضد سياساته.

ب-البنك الدولي للنشاء والتعمير: تعمل هذه المنظمة المالية العالمية جنبا إلى جنب مع صندوق النقد الدولي، فالبنك على غرار الصندوق يعد إحدى مؤسسات اتفاقية "بروتن وودز" التي أدت إلى إنشاء البنك عام 1945، وبدأ في ممارسة مهامه في جويلية 1946، ومن بين الأهداف الأساسية التي أنشا من أجلها البنك نجد: الحاجة الماسة لرؤوس الأموال بغية تمويل المشاريع الخاصة بإعادة البناء والتعمير لما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار، كما يقوم بمنح قروض للدول المتخلفة لتمويل مشاريعها، وفضلا عن ذلك يعمل البنك على تشجيع الاستثمار الخاص وفض المنازعات المالية بين دول الأعضاء.

بلغ عدد أعضاء البنك الدولي (45) عضوا من بينهم (32) من الدول الأوروبية وأمريكا اللاتينية ووصل عدد أعضائه إلى (73) عضوا بعد دخول الدول الأسيوية والإفريقية، وذلك عقب نجاح البنك في إعادة التعمير وتنمية مناطق أوروبية دمرتها الحرب العالمية الثانية، مما جعله حافزا للدول النامية للدخول فيه، وقد اتجه البنك حاليا إلى هذه الدول للاستثمار والتنمية فيها ومساعدتها على التقدم وزيادة فعالية المعاملات الدولية والعلاقات الاقتصادية.

ج-منظمة التجارة العالمية: منظمة دولية أحدثت سنة 1995 على أنقاض الاتفاقية العامة الجمركية والتجارة العالمية (GATT) برفع الحواجز الجمركية وذلك قصد تدفق السلع والخدمات عبر العالم بدون قيود، فإن المنظمة الجديدة تضم حوالي (123) دولة، موقعة على البيان الختامي الصادر في مراكش في أفريل سنة 1994.

أوكلت إلى هذه المنظمة الإشراف الرئيسية على نظام التجارة في النظام الدولي الجديد، بحيث تساهم بنسبة 95% من حجم التجارة العالمية، ويعمل الآن على رفع الحواجز الجمركية على السلع والخدمات من أجل تأسيس قواعد التخصص وتقسيم العمل الدولي وعلى زيادة فعالية اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى، مهمتها في ذلك عولمة التجارة

"GLOBALISATION OF TRADE". علما أن هذا التنظيم التجاري الدولي، يعد بمثابة البوابة للولوج إلى دول العالم المتخلف لاندماجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبالتالي إيجاد مكانة لها في النظام الدولي الجديد في ظل عولمة التجارة، بيد أن انضمام هذه الدول لهذه المنظمة يشترط منها التخلي طواعية عن مختلف أشكال الرقابة أو الحماية سواء في قطاع الزراعة أو الموارد الطبيعية أو النظم التربوية والصحية، ما يعنيه ذلك من مساس مباشر لسيادتها.

د–الشركات متعددة الجنسيات: لا تخلو الأدبيات الاقتصادية من الإشارة والتطرق إلى الشركات متعددة الجنسيات، أو العابرة للقوميات كما يسميها البعض، لكونها أضحت فاعلا أساسيا في اللعبة الاقتصادية، حيث ما فتئت تتعاظم حصتها من التجارة الدولية، بل باتت تلعب دورا أهم وتخترق حتى النظم السياسية، علاوة على حد دفع البعض إلى القول: أن الشركات تمثل الآن تحديا يواجه دور الدولة في إطار هذا النظام، بل أضحت في نظر الآخرين تهدد احتكار الدولة للسلطة، والشركات متعددة الجنسيات كذلك أصبحت تشارك وفي نطاق متزايد في وضع قواعد القانون الدولي، وفي المقابل هناك نطاق واسع جدا يمكن عد سلوك الشركات متعددة الجنسيات منتهكا للقواعد القانونية الدولية.

وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات أحد أهم أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترجع تسميتها بالشركات متعددة الجنسيات "الماليزيا شونال" لوجود فروع لها في عدة دول أو أكثر، ومن ثم تحصل على جنسية الدولة التي تقام فيها، وتصبح بذلك المتعددة الجنسيات أو متعددة الجنسية، ولهذه الشركات طابع احتكاري واستغلالي والسيطرة على سلعة أو خدمة في السوق، مما يترتب عليه التحكم في أثمان السلع والخدمات، وعملية الاحتكار ليست مقصورة على الأسواق العالمية فحسب بل أنها تكون أيضا للسوق المحلية.

يعتبر الاحتكار شرط من شروطها باعتبارها أقلية تسيطر على العديد من إنتاجيات فروعها عبر العالم وفق إستراتيجية محكمة ودقيقة، تستطيع السيطرة الكاملة فتظل هذه الفروع المتواجدة عبر العالم وخاصة بالدول النامية مرتبطة بالشركة الأم، لتسيطر وتحتكر الغالبية العظمى للأنشطة، وتعمل على إبقائها تحت السيطرة بهدف التمكن من إدارة شؤون هذه الفروع والتحكم فيها وراء خلق استثمارات جديدة.

تصل قدرة الشركات إلى حد تأثير فروعها في اقتصاديات الدول، إذ تفرض قيودا على الحكومات التابعة للدول المتواجدة بها فروعها، من أجل الحصول على مزايا استثمارية وقانونية، وميزة هذه الشركات أنها لا تعرف معنى لحدود أو قيود، ونظرا إلى قوتها المالية وسيطرتها على حركة رؤوس الأموال الاستثمارات المباشرة، فغالبا ما تكون نشاطاتها مصحوبة بنوع من التجانس على سيادة الدولة وقوانينها، حيث ما فتئت سيطرتها تتوسع لاسيما على اقتصاديات الدول النامية، التي تحتاج إلى الرأس مال والاستثمارات من أجل التنمية.

ثانيا: الآليات السياسية: تستعين القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بمجموعة من الآليات السياسية والعسكرية لفرض هيمنتها على العالم العربي ومن أهم هذه الآليات:

أ–الشرعية الدولية: وهي تلك المنظومة التي شكلتها الأمم المتحدة على مدى ما يزيد على نصف قرن ليبنى عليها النظام الدولي المعاصر، والتي من أهم لبناتها تصفية الاستعمار وتفعيل حق تقرير مصير الشعوب واستقلالها، الأمر الذي كرسه الإعلان رقم "514" الصادر عن الجمعية العامة في ديسمبر 1960.

ومن المسلم به دوليا (نظريا) اعتبار ميثاق منظمة الأمم المتحدة النافذ في المجتمع الدولي منذ 24 أكتوبر 1945، بأنه الميثاق الأعلى عالميا والمجسد لمحرك الشرعية الدولية للعالم لكونه الحاضن لكل مكونات ومقومات النظام الدولي القانوني، واكتساب الميثاق ألأممي لشرعيته الدولية العامة ناتج عن طبيعته وإنشائه، التي هي التعبير الإرادي التوافقي الصريح لشعوب الأمم المتحدة، التي أنابت حكومات دولها لإبرام الميثاق والتعهد بالتزام مبادئه ومقاصده وأحكامه، وهي تلك المبادئ التي نص عليها الميثاق، عن عدم استخدام القوة والتهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول. وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحرية وواجب الدول في تنفيذ التزاماتها وفقا للميثاق بحسن نية ومجموعة المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ورغم أن تعبير الشرعية الدولية مصطلح علمي محدد المعنى في العلوم السياسية وعلم القانون الدولي، ومعروف لدى القوى الدولية، فقد أحيط بكثير من الغموض والتزييف في الوقت الراهن، حتى أن البعض وصفه بأنه أخبث أقنعة النظام الدولي الجديد، فالعالم يشهد حالة من عدم الثبات لم يشهدها منذ فترة من الزمن، ومن ملامح هذه الحالة ظهورها يطلق عليه البعض الشرعية الدولية الجديدة والتي تتمثل في القرارات التي يصدرها مجلس الأمن منذ عام 1990، والتي تناقض كافة مبادئ وأهداف منظمة الأمم المتحدة.

ب–مجلس الأمن: من ضمن الآليات التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لغرض هيمنتها وسيطرتها على المجتمع الدولي "مجلس الأمن" وذلك عن طريق الضغط عليه لإصدار قرارات تستوفي الشروط الشكلية الإجرامية دون الموضوعية.

فقد أسندت المادة (24) من ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، وجعلت هذه المسؤولية من اختصاصه.

فالمواد الخاصة بممارسة الاختصاص حددت بصورة نهائية ولاية مجلس الأمن، فلا يمكن قبول التدخل إلا بالشروط ذاتها الواردة في الميثاق، وهذا يجسد الرابطة القائمة بين الاختصاص بأسس موضوعية تهدف إلى تقييد الاختصاص في بنيته، مع ارتباطه بوحدة الميثاق القانونية. فإذا كان التكوين القانوني للاختصاص يحتم في حالة محددة التعرض لسيادة الدولة لغاية النهوض بوظيفة حفظ السلم والأمن الدوليين يجب أن يفهم الفصل السابع على أساس أنه وسيلة دفاع إذا توفرت الشروط القانونية لمجلس الأمن، فمسؤولية مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدولي، يلازمها واجب يفترض بموجبه سلوكا لا يسمى بمصالح وحقوق الدول الأعضاء، ونتيجة لما تقدم يكون مقتضى القيود الموضوعية الواردة على اختصاص مجلس الأمن والإجراءات المنبثقة على هذا الاختصاص وضع ضوابط مادية وقانونية بهدف حماية حقوق الدول الأعضاء.

جـ–حلف شمال الأطلسي: جاء تأسيس حلف الناتو بعد الحرب العالمية الثانية عام 1949، كجزء من سياسة الاحتواء الأمريكية، التي استهدفت احتواء الخطر والمد السوفياتي على الحضارة الغربية وقيمها الرأسمالية، وعليه فقد كانت وظيفته الأساسية دفاعية مشتركة، وهو حلف تعددي طوعي اتخذ شكل المؤسسة منذ نشأته وقد ظل الحلف محافظا على هذه الوظيفة طيلة الحرب الباردة.

وفي نهاية الحرب الباردة (1989–1991) كان لدى معظم الأوروبيين توجهات مستعدة ومؤيدة لقبول نظام دولي جديد ذو طبيعة إيجابية بعد انهيار حائط برلين، وانتهاء الحرب الباردة، وفي هذا السياق وجدت كل من الجماعة الأوروبية والحلف

الأطلنطي نفسيهما في نقطة بداية فكرية وسياسة مختلفة تماما في مواجهة عالم ما بعد الحرب الباردة، فكما كان معروفا فإن الحرب الباردة ورثت تداعيات عدم الاتصال المنتظم بين الجماعة الأوروبية والحلف الأطلنطي.

وقع هذا الحلف من طرف اثنا عشر (12) دولة، ويتكون ميثاق الأطلنطي من ديباجة وأربعة عشر مادة، وقد اشتملت هذه الديباجة على أمور رئيسية منها:

-إن الميثاق لا يقتصر على الأمور العسكرية فقط بل يسعى لنشر الرفاهية.

لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية جعل الحلف الأطلنطي الذراع العسكرية واليد الطويلة لها لتأديب الدول التي ترفض الهيمنة والسيطرة، كما أنها تحاول جاهدة أن يكون الحلف بدلا من لجنة المادة (47) المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وتضغط الأمم المتحدة على تقنين ذلك واقعيا من خلال تدخل الحلف في أزمات دولية مثل يوغوسلافيا السابقة وأفغانستان وحاولت توريطه في العراق ولكن الدول الأعضاء رفضت ذلك.

ثالثا: الآليات الثقافية والاجتماعية: للآليات الثقافية والاجتماعية دور كبير في تكريس الهيمنة والترويج لثقافة الدول المتقدمة، وتتمثل هذه الآليات في:

أ-وسائل الإعلام والاتصال: تطورت وسائل الاتصال الجماهيري بين شعوب العالم في القرن العشرين، حيث أصبح العالم في شرقه وغربه، شماله وجنوبه، ريفه وحضره، قاراته وجزره، يتابع حدثا واحدا وهذا التطور في وسائل الاتصال نتيجة للثورة المعلوماتية، حيث يتم تبادل المعلومات بين عدة مراكز علمية في قارات متعددة.

ومع بزوغ نظام العولمة وتنامي آليات الهيمنة لديه، ازداد الانتشار الكبير لوسائل الإعلام وتأثيرها في المجال الواسع الذي تغطيه وتزايد قدراتها في صناعة الرأي والقرار، فمن يستطيع أن يسيطر على وسيلة من وسائل الإعلام المؤثرة يكون قد شارك في الحكم عالميا ومحليا حسب تأثير وسيلة وقوة نفوذها، حيث استطاع الإعلام في عصر العولمة أن يفرض على الدول وحكوماتها الاهتمام بقضايا ومشكلات ظلت إلى وقت قريب بعيدة عن دائرة اهتماماتها: قضايا حقوق الإنسان، الأقليات، التميز العنصري وضغوطات الرأي العام على القوى الظالمة وسياساتها، وعن أهم آليات إعلام العولمة نجد:

ب-البث الفضائي المباشر عبر الأقمار الصناعية: تسعى معظم الدول لاستخدام الأقمار الصناعية لأغراض الإعلام المرئي والمسموع والمقروء هذا رغبة في اقتناء تكنولوجيا جديدة.

فالأقمار الصناعية تربط العالم الآن بنية تحتية الكترونية تنقل المعلومات والبيانات إلى أي مكان في العالم، وهذه الأقمار لا تنقل إرسال التلفزيون والراديوا والهاتف عبر العالم فحسب، بل إنها غيرت جذريا ميزان قوى الإعلام وأبعدته عن الدولة وفي اتجاه الفرد، ويستعمل البث الفضائي المباشر من طرق شبكات التلفزيون الغربية والأمريكية، من الدرجة الأولى لبث برامجها الإعلامية وإنتاجها الثقافي العابر للحدود الوطنية، دون الحاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة من البلدان المتلقية لهذه المواد والبرامج، فاتحا بذلك ما يسمى بعصر السموات المفتوحة.

ج–وكالات الأنباء العالمية: تعتبر وكالات الأنباء من مؤسسات الإعلام الأولى إذ تشترك في الكثير من الأمور مع الشركات العابرة للقوميات، إلا أنها تتميز بخصائص خاصة ويمكن مقارنتها بالشركات العالمية المستغلة للثروات الطبيعية لدولة ما، فهي تبيع الثروة المتمثلة هنا في المعلومات في كل مكان بعد تحويلها، مما جعل العديد من الدول المستقلة حديثا تشكو من تشويه المعلومات.

أضحت الهيمنة الإعلامية الغربية الأمريكية في عصر العولمة من الأمور التي لا تقبل الجدل على المستوى العالمي، فبعد التقدم التكنولوجي المذهل اتجهت حركة الحياة آليا في العولمة من جانبها الإعلامي فالتلفزيون يقدم صورا موحدة عن أماكن مختلفة من العالم ويتم مشاهدتها في أماكن أخرى متعددة في نفس الوقت، كما أن الصحافة اتخذت من وكالات الأنباء العالمية مرتكزا لأخبارها مع التقليل من أهمية المراسلين أنفسهم.

III–صور التعاون:

في ظل الوضعية المتمثلة في اللامساواة بين مجموعتين من الدول، دول متقدمة ودول متخلفة، كان التعاون بين هاتين المجموعتين يقوم على أسس في إطار العلاقات بين الدول الغنية والدول الفقيرة، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتنافس على أشده بين قطبي العالم المقدم لاستقطاب الدول المتخلفة فكانت المساعدة من أجل التنمية ترتكز على أسس أيديولوجية وسياسية، غير أن واقع العالم المتخلف ظل دوما حبيس التخلف وفي ظل الأحادية القطبية أصبح كل هذا العالم يدور في تلك المركز، الذي يهيمن عليه الغرب وبقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أما دول المحيط فقد تعمقت درجة تبعيتها، حيث أصبح التعاون في ظل العولمة يعني اختراق الحدود وتوحيد القيم والتصورات وتقليص السيادة الوطنية، أو باختصار أصبح التعاون مظهرا خارجيا لعلاقات حقيقتها فرض للهيمنة والتبعية، وفي سبيل ذلك استحدثت عدة هيئات ومنظمات على المستوى العالمي والإقليمي هذه المنظمات لها مقومات ظاهرية تخدم التعاون الدولي ولها أهداف وأدوار خفية إنما تكرس فرض الهيمنة التي سبق واستعرضناها.

1–الهيئات العالمية: نركز هنا على أهم هيئة على الإطلاق وهي هيئة الأمم المتحدة والتي سبق واستعرضناها في إطار آليات الصراع السياسية والممثلة للشرعية الدولية.

2–الهيئات الإقليمية:

في نفس السياق أنشأت عدة هيئات إقليمية في إطار ما يصطلح عليه التعاون الدولي، نركز على أقربها إلينا وهما:

جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

أولا: جامعة الدول العربية:[1]

جامعة الدول العربية منظمة إقليمية تأسست في 22/ آدار سنة 1945 تجمع دولا من قارتي إفريقيا وآسيا، مقرها الدائم في القاهرة بمصر.

وظيفتها التنسيق بين الدول الأعضاء سياسيا واقتصاديا وتجاريا وثقافيا. وصيانة استقلال الدول العربية.

من أهم عوامل تأسيسها:

1 http//rawadoo3.com لاراعيات

-نمو الحركات الوطنية.

-ظهور الحركة الصهيونية في الشرق الأوسط.

-الاحتكاك بالعالم الغربي.

-زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية.

ومن أهم مبادئها:

-عدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء.

-الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة.

-المساعدة المتبادلة.

-المساواة بين الدول الأعضاء.

هذه المنظمة ومنذ نشأتها وإلى يومنا هذا لم تقدم لأهم وأبرز القضايا العربية شيئا يذكر على أرض الواقع، فحتى قراراتها الأبرز ظلت حبرا على ورق، وعندما يتعلق الأمر ببعض الانتهاكات الخارقة لحقوق الدول العربية الأعضاء يكون صوت الجامعة العربية مجرد التنديد، بل ظلت عاجزة عن إيجاد حلول حقيقية ومرضية لأهم المشكلات العربية (حرب الخليج، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ما يصطلح عليه بالربيع العربي....إلخ) كلها لم يصدر بشأنها ما يشفي الغليل وخاصة على المستوى الشعبي.

الأمر الذي يطرح بإلحاح مدى التمثيل الحقيقي لهذه المنظمة لمصالح العالم العربي عندما يتعلق الأمر بعلاقاته الخارجية بل وحتى الداخلية.

ثانيا: منظمة المؤتمر الإسلامي

ويصطلح عليها منظمة التعاون الإسلامي، والتي تأسست في 25 سبتمبر 1969 في القمة التاريخية المنعقدة بالرباط بالمملكة المغربية وكان ذلك ردا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة وتعتبر ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، بضمها لـ 50 دولة موزعة على أربع قارات، وتمثل الصوت الجماعي للعالم الإسلامي بسعيها لحماية مصالحه والتعبير عنها تحقيقا للانسجام والسلم الدوليين، ومن أهم مبادئها تعزيز التضامن بين الدول الأعضاء بما لها عدة أجهزة هي القمة الإسلامية، مجلس وزراء الخارجية، والأمانة العامة، بالإضافة إلى لجنة القدس، وثلاث لجان تعنى بالعلوم والتكنولوجيا، والاقتصاد والتجارة والإعلام والثقافة، كما لها عدة مؤسسات مثل: البنك الإسلامي للتنمية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

فرغم عمل المنظمة في عدة مجالات واهتمامها بها من خلال أجهزتها، إلا أن ما يقال حول درجة فاعليتها على المستوى الدولي من خلال فرضها لقراراتها ومصالحها، هو نفسه ما سبق وقيل حول منظمة جامعة الدول العربية، بمعنى بقاء هذه المنظمات مجرد هيئات تعكس بكل وضوح ذلك الرضوخ للهيمنة الغربية وعدم القدرة على الخروج من ذلك مركزه الولايات المتحدة الأمريكية

بقراراتها وضمان مصالحها في كل ربوع العالم فمتى كان هناك قرارات فيها مساس بشكل أو بآخر بهذه المصالح، ظلت تلك القرارات حبيسة الجدران التي يعقد داخلها الجلسات، ما أفقد كل هذه المنظمات المصداقية والتمثيل الشعبي الذي يفترض أن يكون أهم مبدأ تقوم عليه أية منظمة.

IV-خرافة السلم العالمي:

إن العالم العربي رغم تشكيله لوحدة لا تتجزأ نظريا حسب تسميتها إلا أنه ظل يمثل منطقة توتر في عدد من جوانبه الحساسة ولم يشهد هذا العالم أية فترة استقرار إلى يومنا هذا، وظلت ولا تزال شعارات الوحدة العربية، والقومية العربية حبرا على ورق، ولا يمكن لها من الواقع، فالتوترات التي يشهدها العالم العربي منها ما هي داخلية ومنها الخارجية، لكن أيا كانت طبيعتها فإنها دوما تخدم مصالح أجنبية عن العالم العربي الإسلامي الذي يستحيل أن يغيب عن مطامع الغرب ليست الاقتصادية فقط بل الأيديولوجية كذلك، فخلق بؤر للتوتر الداخلي من شأنه أن يستنزف الطاقات الذاتية ويعرقل مسيرة النمو التي في حال كانت طبيعية فيفترض أن تعيد الريادة لهذا العالم وبالرجوع لتاريخ الصراع بالمنطقة نجده أهمه تلك الحروب الصليبية التي كان الوطن العربي مسرحا لها على مدار قرنين من الزمن (الحادي عشر والثاني عشر للميلاد) في شكل تكتلين العالم العربي الإسلامي من جهة والقوى الأوروبية من جهة أخرى ويؤكد الباحثون أن هاته الحروب هي السبب في توقف قوى الدفع والإبداع في الحضارة الإسلامية وجمودها، حيث أدت إلى استنزاف قوى الدفاع الإبداعية في هذه الحضارة وتعطيلها[1] حيث كان على الوطن العربي أن يحشد كل طاقاته وإمكانياته للعمل العسكري فأثر عامل الاستقرار الأمني بشكل سلبي ومباشر على المستوى التنموي أما الصراع الذي بدأت ترتسم ملامحه في صورها المعاصرة منذ حوالي ثلاث قرون بين الأمة الإسلامية في دويلاتها المنقسمة بفعل فاعل والعالم الغربي المجتمع وفقا لمصالحه العامة، إذا كان ظاهره مادي اقتصادي فإن باطنه وأصله ثقافي حضاري، وإلا فلماذا انتهى إلى حالة تبعية الطرف العربي لذلك الغربي وليس العكس.

هذه النتيجة مخطط لها من طرف الجهة المدركة والواعية لمصالحها أكثر، فمنذ أختلت موازين القوى بين العالم الغربي والعربي، أصبح هذا الأخير يعيش حالة انجذاب إلى فلك الحضارة الغربية، وعند معالجة مشكلاته وأزماته فإن باحثيه وعلمائه أيضا يعالجونها من موقع داخلي وهم منجذبون إلى داخل نطاق التأثير الغربي ولذلك كانت ولا تزال كل الحلول دائرة في نطاق التبعية الغربية.

والآن في ظل هذا الوضع (قوة مهيمنة ومستغلة وطرف ضعيف ومستنزف) هل يمكن الحدث عن سلم بين الطرفين بالمعنى المطلق للمفهوم وهل يمكن إسقاط مصطلح –الصراع– عند تشخيص العلاقة القائمة بين الطرفين وعند تشخيص الواقع المتخلف للعالم العربي؟

إن المسألة نسبية جدا، بل إن قيام ما يعرف بالسلم العالمي أصبح في السنوات الأخيرة ضربا من المستحيل خاصة إذا ما أسقطناه على واقع العالم العربي في إطار ما يعرف بالصراع العربي الإسرائيلي.

هذا الصراع الذي أصبح الغرب يريد منه سيادة القوة المطلقة بفرض سلم وهمي يتغنون به في المنظمات والمحافل الدولية، فاستقراء بسيط للتاريخ القديم والحديث للبشرية يؤكد ذلك.

نتائج البحث:

1 ندل جبر، الشيوعية منشأ وسلكا، شركة الشهاب، الجزائر، 1990، ص ص 12-13.

رغم تشكيل العالم العربي والاسلامي لوحدة لا تتجزأ نظريا إلا أنه ظل دوما منطقة توتر.

- بصمة التدخل الأجنبي في صنع كل بؤر التوتر في العالم العربي والإسلامي واضحة ومؤكدة ونتائجها دوما خدمة مصالح معينة للغرب.
- السلم العالمي يبقى مجرد خرافة في ظل بقاء الأوضاع على ما هي عليه (طرفان متباينان من حيث درجة القوة والضعف).

نتيجة عامة

باختصار إذا كانت هذه هي حالة العالم سياسيا واقتصاديا وأمنيا، أي هيمنة مطلقة من الغرب الذي تتمركز قراراته فيما تقرره وترخصه الولايات المتحدة وفي ظل العارض الأيديولوجي أولا ثم اقتصاديا وسياسيا بين العالم العربي والغربي بصفة عامة والذي يتمحور حوله الصراع حديثا تبقى مسألة السلم والأمن والاستقرار عالميا شيئا جغرافيا خاصة وأن تخاذل العالم العربي كطرف في الصراع ليس مطلقا، بل نسبيا بين الأنظمة الحكومية التي تعارضت واختلفت مصالحها الخاصة، ويبقى مطلقا وكليا على المستوى الشعبي كون العلاقات شمال–جنوب غير المتكافئة وغير العادلة أصبحت واضحة أكثر من ذي قبل، خاصة مع مستجدات الأحداث، وعليه فتوازن العلاقات وتكافؤها وحده كفيل بإعادة —خرافة– السلم العالمي، ولا يجب أن ينتظر العالم المتخلف وبشكل أخص العالم العربي أن تكون المبادرة أجنبية خارجية بل ذاتية بإعادة الترتيب والإصلاح وبالتالي التحكم في ثلاثية (الأمن–الاستقرار–التنمية والرفاه) التي عرف الغرب جيدا كيف يتحكم في تسييرها عالميا وبالتالي ضمان الهيمنة والتبعية المطلقة له.

أهم توصية: ضرورة تفعيل دور المنظمات الإقليمية لتوطيد العلاقات البينية بين الدول العربية والإسلامية، مع إيجاد آليات لتنفيذ قراراتها على أرض الواقع بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول.

المراجع:

1. إسماعيل قيرة، علي غربي، في سوسيولوجيا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
2. سهيل حسين الفتلاوي، العولمة وآثارها في الوطن العربي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.
3. صابر حارص، الاعلام العربي والعولمة الإعلامية والثقافية والسياسية، ط1، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
4. عبد العزيز المنصوري، العولمة والخيارات العربية المستقبلية، مجلة دمشق، العدد2، المجلد 25، الأردن، .
5. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، 2003.
6. غالب أحمد عطايا، العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، الملتقى التربوي الأول لمواد الجغرافيا والاقتصاد والدراسات الاجتماعية وعلم النفس، الفجيرة، 2002، ص2..تر مارتن وهارالد شومار، فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، الكويت، 1990.
7. فاضل الشيخي، مفهوم العولمة ونشأتها ، الرابط: (2017-9-6) *www.libyanwritersite.com*
8. محمد أمين الخضيري، العولمة الاجتماعية، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر، 2011.32.
9. مصطفى محمد رجب، الاعلام والمعلومات في الوطن العربي فيعها ظل إرهاب العولمة، ط1، مؤسسة الورق، الأردن، 2007.
10. ندل جبر، الشيوعية منشأ وسلكا، شركة الشهاب، الجزائر، 1990.
11. B. bousoltane: culture de la poux, revue – insaniyat- ceasc, N°: 10 avril 2000, pp110-118
12. (https//ar.wikipedia.org *الصراع*)

13. (Prawdoo3.com/ مفهوم الصراع وصيغته 2016،)
14. http:/ar.wikipedia.org/io/index.php?/title (التعاون الدولي)
15. http//rawadoo3.com لاراعبيات